

## خطاب سليمان رسم منهج المرحلة.. ورد نصرالله حافظ على الحوار مع ذكر «الإستراتيجية التحريرية» الأسير يتحدث عن شقق في صيدا مدججة بمسليحي حزب الله وبري يكشف معلومات عن «الفيدرالية السويسرية» للبنان!

استحوذ خطاب الرئيس ميشال سليمان في عيد الجيش على اهتمام كبير لما اتسم به من صراحة القول في موضوع الاستراتيجية الدفاعية وسلاح حزب الله، حيث رفض اي شراكة للجيش والوقى الامنية في الامن والسيادة واحتكار القوة التي هي حق حصري للدولة.

وفي عملية استباق لجلسة الحوار واستنادا الى النقاط التي حسنها سليمان، اكد السيد حسن نصرالله الامين العام لحزب الله ان حزبه لن يقطع طاولة الحوار.

وذكر انه طرح الاستراتيجية الدفاعية عام 2006 التي لم يناقشها احد حتى الآن. وعاد الى ابراز اهمية «الاستراتيجية التحريرية» التي سبق ان طرحها رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد وتجاوزها نائب الامين العام الشيخ نعيم قاسم سهيلا لاستئناف الحوار واستجابة لاعتصام الشيخ احمد الاسير، (لذا انى الطرف الآخر (المعارض) اعتمد قرارا واحدا هو نزع السلاح وليس حماية لبنان.

وأعرب نصرالله عن اعتقاده ان الهدف من العودة الى طاولة الحوار هو تطهير الحكومة وليس حمايتها.مصادر في 14 آذار اكدت لـ «الأنباء» ان سلسلة المتفرجات اللبنانية الداخلية انعكاس واضح لتراخي قبضة النظام السوري في سورية كما في لبنان.

في هذا الوقت، انتهى اعتصام الشيخ احمد الاسير، الا ان مفاعيل تحركاته لاتزال في دائرة الاهتمام والمتابعة، لاسيما بعد ان جنى حضورا اعلاميا وسياسيا وبسات بمقل ظاهرة تنامي في مدينة صيدا ومخيمات، وهي اكتسب بحسب مراقبي، حضورها وقوتها، انطلاقا من مواقفها الداعمة للثورة السورية من جهة وجرأتها على المس بما اعتبر مقدسا سياسيا لدى الشيعة السياسية.

الى ذلك، افسدت مصادر مواكبة للاتصالات التي ادت الى فك اعتصام الاسير بان الرئيس فك اعتصام الاسير بان الرئيس



### «غوغل» و«آبل» تزيلان تطبيقَي قناة «المنار» من مخزنيهما

واشنطن - يو.بي.أي: ازيلت «غوغل» و«آبل» التطبيقين الخاصين بقناة «المنار» التابعة لحزب الله من مخزني التطبيقات لديهما بعد رسائل بهذا الخصوص وجهتها رابطة مكافحة التشهير اليهودية. وأوضح المتحدث باسم الرابطة انها وجهت رسالة الى شركة «آبل» في 25 يوليو الماضي وتمت ازالة التطبيق يوم 29 من الشهر ذاته ولكن كان التطبيق لا يزال حتى يوم امس الاول متوافرا للاجهزة بنظام تشغيل اندرويد.

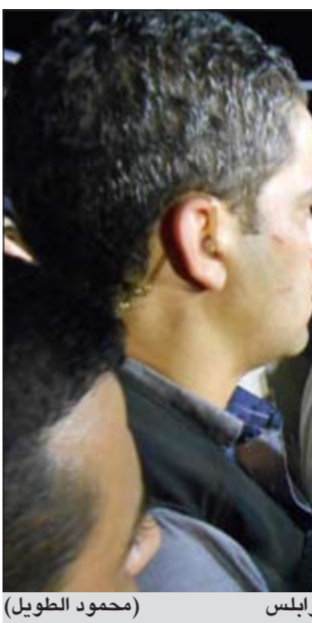
وقال مدير الرابطة ابراهام فوكسمان ان المنار «كونها الذراع الاعلامية لحزب الله» الارهابي فهي مصدر للبروباغندا المناهضة لاسرائيل والولايات المتحدة ولسرائل الكرامية والعنف. وفي المقابل اعلن المتحدث باسم «غوغل» عن ازالة التطبيق الخاص بالمنار ايضا.

مبقاتي كان قد تلقى كتابا من الاسير بضمالب عدة تتلخص ببعض الضمانات الامنية مع تمسك الاسير بطرح ملف السلاح على طاولة الحوار، واستمرت المفاوضات التي تولاها وزير الداخلية مروان شربل بالتنسيق مع رئيس الحكومة ثلاثة ايام انتهت برفع الاعتصام.

وبحسب المعلومات، فإن الاسير حصل على تعهد ببحث الاستراتيجية الدفاعية وضمانة سلامة مناصريه والاسراع في بت مسألة الموقوفين الاسلاميين الذين لم تتم محاكمتهم حتى الآن، كما اشارت المعلومات الى ان بعض القوى الاسلامية في مخيم عين الحلوة ادت دورا رئيسيا في اقناع الاسير بفك الاعتصام بالتنسيق مع وزير الداخلية ومستعين ببعض المشايخ اللبناني.

عين الحلوة

وفي المعلومات ان رئيس الحركة الاسلامية الجهادية في مخيم عين الحلوة الشيخ جمال خطاب زار الاسير في خيمته قبل اربعة ايام يرافقه ابوشريف عقل من عصابة الانصار، وعقد اجتماع بين الطرفين دام ثلاث ساعات، وأشارت المعلومات الى ان خطاب توصل الى خلاصة



مع الاسير تضمنت خمسة بنود تم تسليمها الى رجل الاعمال الفلسطيني عماد الاسد الذي نقلها بدوره الى مبقاتي ووزير الداخلية، وبناء على نتائج الاخذ والرد حول هذه البنود، زار الداخلية مروان شربل واجتمع الى الاسير لتظهير الاتفاق والاعلان عن انتهاء الاعتصام.

في سياق متصل، يرى بعض مناصري الاسير ان ابرز ما حققه تحرك امام مسجد بلال بن رباح ان ابناء مدينة صيدا لمسوا تراجعاً في ظاهرة الاستفزاز التي كان يمارس من قبل جهات من خارج المدينة ومحاذية لها ضد ابناء صيدا مستقوية بالسلاح، كما لاحظوا ان حضور حزب الله في المدينة اصبح اقل علانية مما كان في السابق، وصار يستعين ببعض المشايخ الذين نشطوا على مستوى اصدار المواقف المنددة بحركه الاسير الذي شددت مصادرهم على انه في المرحلة المقبلة سيبقى مصرا على مطلب نزع السلاح غير الشرعي، مشيرة الى وجود أكثر من 50 شقة في مدينة صيدا وضواحيها تتج بالمسلحين التابعين لحزب الله مباشرة، «وهذا امر لن نقبل به وسنواجهه».

بري: لبنان نحو الفيدرالية

السويسرية من جهة اخرى، ثمة كلام خطير جاء امس على لسان الرئيس نبيه بري الذي تحدث عن معلومة غير مؤكدة من رئيس اوروبي ابلغ المسؤولين اللبنانيين ان لبنان ذاهب نحو الفيدرالية السويسرية محذرا من مخاطر الاعتراض عليها.

كلام بري سلط الاضواء على ما يجري في سورية، وعلى ما يمكن ان يحصل من اعادة تركيب لهذا البلد على غرار ما هو مطروح للبنان، وهو ا سبق ان حذر منه أكثر من زعيم سياسي وبينهم وليد جنبلاط، حيث لاحظ في الأفق اعادة نظر دولية باتفاقية سايكس بيكو البريطانية - الفرنسية التي قسمت المنطقة على الصورة الحالية في اطار تقاسم الامبراطورية العثمانية.

الرئيس نبيه بري الذي تحدث لـ «الأخبار»، قال عن العماد ميشال عون انه طيب ومهذب، واصعا قضية مياومي الكهرياء في اطار العملية الانتخابية لاستعادة اصطفاف مسيحي في غير محله.

ووصف بري نفسه بالرائد

في مجال «النسبية» في قانون

الانتخاب، وان الرئيس ميشال

سليمان ماش في هذا المجال

حتى لو على اساس لبنان دائرة

انتخابية واحدة.

محاولة اغتياله

وتحدث عن محاولة اغتياله وقائد الجيش العماد جان قهوجي، وقال ان المدعو «أ.» اتصل به، أ.م. «طلب منه اخبارا جديدة عما وصلت اليه مجموعته لاعتقال بري، فرد الاجير قائلا: المهم ان تتابعوا الجهد وتنفذوا العملية، امسيرا الى ان ثمة من يريد أن يرمي عود القباب المشتعل فوق ارض قابلة للاشتعال، مبديا فقتة بقدرة سورية على تجاوز الخطوة لكنه يخاف عليها في الوقت ذاته من التقسيم ومن نتائج ذلك على لبنان.

● **بيروت - عمر جنبجر محمد حرفوش**

طرابلس- د.ب.أ: قال رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبدالجليل إن قطر أنفقت على الثورة في بلاده أكثر من ملياري دولار، معلنا لأول مرة أن خطة تحرير العاصمة طرابلس تم وضعها في قطر.

وذكرت صحيفة «قورينا» على موقعها الالكتروني أمس الأول أن عبدالجليل قلل من التدخل القطري في ليبيا، معتبرا أنه «هول كثيرا». وأضاف عبدالجليل، في لقاء له على هامش جلسات الموسم الثقافي الرمضاني الذي تنظمه كلية الدراسات الإسلامية بمدينة البيضاء، أن «قطر تقوم بدعم

التيارات الإسلامية ولها رؤية تتمثل في أن يتم بناء منظومة عربية تعتمد الشريعة الإسلامية بنظام للحكم». وتابع «لم يذهب أي شخص ليبي إلى قطر إلا وقاموا بإعطائه مبلغا من المال، منهم من سلمه للدولة ومنهم من أخذه لنفسه».

وقال «أنا دائما أقول إن من ينكر الدور القطري حقيقة هو شخص جاحد».

في هذا الوقت، حذر تقرير نشرته جامعة هارفارد أمس من الخطر الكبير المحقق بالسكان المدنيين في ليبيا بسبب وجود أسلحة وذخائر من قنايا ترسانة الزعيم الراحل معمر القذافي داخل مناطق سكنية ومن دون أي إجراءات حماية.

وقالت بوني دوشيرتي رئيسة فريق أبحاث تابع لدرسة الحقوق في هارفارد وشريكها منظمة «سيفيك» غير الحكومية في التقرير الذي وضعته اثر زيارة للي ليبيا انه «إذا كانت هذه الأسلحة متروكة فإن قدرتها على إلحاق الأذى بالمدنيين الحالية في اطار تقاسم الامبراطورية العثمانية.

الرئيس نبيه بري الذي تحدث لـ «الأخبار»، قال عن العماد ميشال عون انه طيب ومهذب، واصعا قضية مياومي الكهرياء في اطار العملية الانتخابية لاستعادة اصطفاف مسيحي في غير محله.

ووصف بري نفسه بالرائد

في مجال «النسبية» في قانون

الانتخاب، وان الرئيس ميشال

سليمان ماش في هذا المجال

حتى لو على اساس لبنان دائرة

انتخابية واحدة.

كانت حكومة الترويكأ قد عرضت مقترحا على المجلس الوزاري، يطالب بمنح تعويضات مادية ومعنوية للضحايا السياسيين في زمن بورقيبة وبين علي، ما أثار ردود أفعال متباينة.

ويرى عدد واسع من أحزاب المعارضة ان هذه التعويضات ما هي إلا مكافأة من حركة النهضة لمناضليها على سنوات الغبن والقهر، وذلك على حساب العجز الذي تتخاضه ميزانية الدولة، بينما يرى شق آخر ان مسألة التعويضات واسترداد الحقوق المسلموية وانصاف المظلومين تدخل في اطار مسار العدالة الانتقالية. من جهته، أكد وزير العدل مسار العدالة الانتقالية. من جهته، أكد وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، سمير ديلو ان «الحكومة ثابتة على موقفها، ولن تتراجع عن قرار تناولها بشكل علني، ولن تتراجع عن قرار التعويض، بالرغم من الحملة الإعلامية التي تشن ضد التعويضات»، مشيرا الى «عدم صحة المعطيات التي تناقشها القضاء الافتراضي، ثم تناولها وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة حول تخصيص مبالغ مالية طائلة لتعويض المتفجعين بالعمو العام».

وقال الوزير ديلو: «لمست هناك أي مراجعة أو اي تراجع عن التزام الدولة بالتعويض لجميع من اضطهروا، مهما كانت انتماءاتهم السياسية، وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

وإصلاح أضرارهم وإعادة بناء مسارهم الوظيفي،

## ليبيا: قطر أنفقت على ثورتنا أكثر من ملياري دولار

لاتزال كما هي..

وأوضح التقرير ان من بين هذه الاسلحة والذخائر التي أهملت بعد النزاع الذي شهدته البلاد العام الفائت هناك رصاص وقذائف هاون وطوربيدات وصواريخ أرض - جو.

وقالت نيكوليت بويلاند التي شاركت في اعداد التقرير ان «تنوع الاسلحة يغير الصدمة»، مشددة على ان هذه الترساة تخلق «وضعا متفجرا» في بلد لاتزال حكومته المركزية ضعيفة.

وأضافت لوكالة فرانس برس في ليبيا ان هناك «أسلحة موزعة خارج المئات من المخازن غير المؤمنة جيدا. هناك اخرى موزعة في سائر أنحاء البلاد ومن بينها مخازن للمبليشيات داخل المراكز السكنية والمتاحف والحدايق وحتى داخل المنازل». وبحسب التقرير فإن الخطر الكبير الذي يواجهه السكان المدنيون بسبب وجود هذه الاسلحة في المخازن وفيما بينهم مرده الى عوامل عدة بينها احتمال ان تنفجر هذه الذخائر عرضا أو بسبب فضول السكان وإمكانية دخولهم الى أماكن ملوثة أو قيام بعضهم بجمع هذه الاسلحة ليبيعها لاحقا أو استخدامها، وأشار التقرير ايضا الى المخاطر الناتجة من قيام مجموعات غير متخصصة أو مدربة بتفخيم المناطق الاهلة من الذخائر أو عرض هذه الاسلحة والذخائر كتذكارات. وأورد التقرير مثلا على هذه المخاطر ما حصل في الدفينة (غرب) حيث كانت هناك مبليشيا تخزن أسلحة وذخائر في 22 حاوية وقد أدى انفجارها الى انبعاث كميات كبيرة من المواد السامة وتعريض السكان للخطر.

## مسألة التعويض للمساجين السياسيين في تونس تخلق جدلاً واسعاً

مهما كانت شدة الحملة الإعلامية التي تشن.. وأضاف: «سيتم تعويض المستفيدين من قانون العفو العام من دون المس تحت أي ظرف بالتأثرات المالية للدولة أو بما يمكن من أن يعطل التزاماتها من جانبها، بين رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر أن «الحسم في مسألة قانون التعويضات للمساجين السياسيين يبقى في انتظار قانون العدالة الانتقالية، الذي سيأخذ بعين الاعتبار الحق المشروع لكل من يتمتع بالعفو التشريعي العام»، وشدد بن جعفر على أن هذه المسألة تدرج في إطار العدالة الانتقالية، مؤكدا أن هناك حالات استعجالية تتطلب تدخلا عاجلا، وستتولى المبعثل المختص النظر في هذه الحالات، ومنها على سبيل المثال الخبز طرودا سابقا من معلمه.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.

وأشار وزير المالية المستقل حسين الديماسي الى انه «لا يعارض مبدأ التعويضات»، فهو «حق شرعي، وما على المجموعة الوطنية إلا ان تعيد لهؤلاء الذين عذبوا وشردوا حقوقهم»، ولكن هذا التعويض يجب ان يكون «في الوقت المناسب» والوقت المناسب هو عندما يستعيد الاقتصاد عافيته.